النشاط الاقتصادي للمرأة في القاهرة العثمانية

دراسة وثائقية في ضوء سجلات المحاكم الشرعية

(١٥١٧ - ١٧٩٨م)

د/ حامد عبد الحميد مشهور

كلية الآداب – جامعة أسيوط

. مقدمة:

لقد شهدت مدينة القاهرة آبان العصر العثماني انتعاشاً اقتصادياً وازداد حجم النشاط التجاري الداخل للمدينة والخارج منها، وقد انعكس ذلك على مختلف الفئات التجارية في المدينة وان كان ذلك بشكل متفاوت نسبياً، وقد أسهمت المرأة في الحياة الاقتصادية، حيث كان لها دور واضح في المجتمع القاهري، وخاضت مختلف ميادين العمل التجاري كالبيع والشراء على كافة الأصعدة.

ورغم هذه الصورة الإيجابية للمرأة القاهرية إلا أنه على الجانب الآخر فإن خروجها للعمل خارج إطار المنزل أدى إلى تزايد المشاكل التربوية (إذا جاز لنا استخدام هذا التعبير) وخروج الأبناء عن سيطرة الرقابة الأسرية بل وتصاعد صعوبات التكيف مع البيئة وبروز المشاكل عند الأطفال واضطراب في العلاقة الزوجية بسبب عدم قدرة الزوجات في الغالب على التوفيق بين الأعباء الأسرية ومسئوليات العمل، وهكذا أحدث غياب المرأة اليومي عن المنزل لفترات طويلة فراغاً كبيراً ظهرت انعكاساته السلبية على الأسرة والمجتمع، وهو ما سيتضح من خلال البحث.

. دوافع عمل المرأة:

هناك العديد من الدوافع التي تدفع المرأة للعمل وهذه الدوافع ممثلة في دوافع داخلية وخارجية، والدوافع الداخلية، ممثلة في الإحساس بالمسئولية تجاه الذات والأسرة والمجتمع، ورفض. الوحدة لاسيما المطلقات أو غير المتزوجات سعياً وراء الأمان والراحة وتحقيق المنفعة الشخصية لها ولأسرتها.

أما الدوافع الخارجية: فهي تتمثل في مساعدة الأسرة مادياً لاسيما في حالة وفاة الزوج، ومن بين دوافع عمل المرأة أيضاً الطلاق الذي أدي إلى اضطرار كثير من المطلقات للدخول في سوق العمل بحثاً عن الأمن الاقتصادي، فمثلاً دخلت المرأة كخادمة في المنازل أو كبائعة في الأسواق، و غالباً ما تعمل المرأة في هذا المجال

نظير أجر شهري أو أسبوعي أو يومي، وقد يستغرق هذا العمل اليوم بأكمله، ويتمثل عمل المرأة المأجور في المجالات التالية:

العمل في المنازل: يمثل عمل المرأة كأجيرة في المنازل نشاطاً أساسياً بالنسبة لبعض النساء ذوي الأصول الريفية التي نزحت إلى أطراف القاهرة من الريف عموماً وقرى ضواحي القاهرة خصوصاً في الفترات التي أعقبت قصور النيل وبسبب تدهور الأوضاع الأمنية في البلاد في بعض الفترات، ويشمل العمل الذي تقوم به الخادمة في المنازل الأعمال المنزلية العديدة مثل النظافة وغسيل الملابس والأواني المنزلية وما شابه ذلك من الأعمال الأخري [١].

وقد ساهمت كثيراً من الأوبئة والأزمات التي تعرض لها الريف المصري على تدفق الهجرة من الريف للقاهرة، وقد مثل ذلك ضغوطاً غذائية وأمنية ونقل ومواصلات على المدينة أيضاً، وعلى حد قول الجبرتي: "وانقطعت الطرق وعربدت أولاد الحرام وفقد الأمن ومنعت السبل ... وجلت الفلاحون من بلادهم من الشراقي والظلم وانتشروا في المدينة بنسائهم وأولادهم يصيحون ... من شدة الجوع ومات الكثير من الفقراء بالجوع"[٢]، وفي مثل هذه الأوضاع غير المستقرة حدث نهب وتقلبات اقتصادية وزيادة أسعار تفقر البعض وتضطرهم للعمل لاسيما النساء[٣].

وعلى الجانب الآخر فإنه خلال فترات الحروب والقلاقل والاضطرابات المصاحبة لها؛ فالمنطقي أن يصاحب ذلك حراك اجتماعي هابط للبعض نتيجة الهجرة الجماعية للأهالي الذين يهيمون على وجوههم بعيداً عن مناطق القتال؛ فعلى سبيل المثال كان للمعارك الدائرة بين المقاومة الشعبية والمماليك من ناحية والفرنسيين من ناحية أخري خلال أحداث عام ١٧٩٨م أثراً سلبياً على استقرار مصر عامةً؛ فقد نتج عنها هزيمة المماليك وأعوانهم وهربهم من ساحة القتال، بجانب هروب غالبية أعيان وعامة القاهرة، وترك ممتلكاتهم، وقد وصف الجبرتي الأمر وصفاً دقيقاً حينما قال: "وخرج غالب النساء ماشيات حاسرات وأطفالهن على أكتافهن يبكين في ظلمة

الليل واستمروا على ذلك ... فلما خرجوا من أبواب البلد تلقتهم العربان والفلاحون فأخذوا متاعهم ولباسهم وأحمالهم"(٤).

وفي بعض الأحيان تعمل الفتيات صغيرات السن والشابات كأجيرات في المنازل مقابل أجرة شهرية، بينما تفضل النساء كبيرات السن والأمهات العمل مقابل أجر يومي أو أسبوعي على نقيض صغيرات السن نظراً لمواجهة احتياجات الأسرة اليومية من طعام وشراب وغيره من المتطلبات، ويمثل الأجر الذي تتقاضاه المرأة من هذا العمل المصدر الأساسي للإنفاق على احتياجات الأسرة من مأكل ومشرب وملبس، وتعمل غالبية النساء في هذا المجال حتى كبيرات السن والفتيات؛ ولا يترك للصغار أمر التحكم في أجور عملهم، وإنما يتولى رب الأسرة – وهى في الغالب الأم – هذه المهمة لأن الأمر هنا يتعلق بمعيشة الأسرة ككل، ولكن عندما تقارب الفتاة على الزواج تقوم الأم بشراء كل ما يلزمها من الاحتياجات المنزلية كما تترك لها شيئاً من النقود لتتصرف فيها بمعرفتها (٥).

ويلاحظ أن المرأة العاملة الفقيرة التي تسكن بأطراف القاهرة غالباً ما تقطع المسافة ما بين مسكنها ومكان عملها مشياً على الأقدام صباحاً ومساءً، أما نظرائها من ميسوري الحال نسبياً فينتقلون عبر وسائل النقل والمواصلات البرية الممثلة في الخيول والبغال والحمير. ويلاحظ أن اقتحام نساء أطراف القاهرة مجال العمل كأجراء في المنازل وإختلاطهم بالأسر الحضرية كان له الكثير من الايجابيات: أهمها فتح آفاق جديدة للعمل أمامهم ودراسة طبيعة الأسواق واحتياجاتها والبحث عن سكن ملائم وما شابه ذلك، هذا بالإضافة إلى تخليها عن الكثير من العادات والتقاليد المرتبطة بريف وصعيد مصر والتطبع التدريجي بعادات وتقاليد أهل القاهرة (٦).

. العمل التجاري:

لقد مارست المرأة عملها التجاري في كافة الأنشطة التجارية ولا نبالغ إذا قلنا إننا لا نجد أن فرعاً من فروع التجارة إلا وكان للمرأة فيه مساهمة مباشرة وغير

مباشرة، حيث انتشرت المرأة في الأسواق كبائعة أطعمة شعبية وسلع غذائية وكمالية ودلالة على السلع والبضائع في الأسواق، وتعاملات بمختلف أنواع المعاملات المالية والتجارية، وهذه الأعمال تستغرق طوال ساعات النهار في الغالب ارتباطاً بفترة عمل المحلات اليومي(٧).

وقد كانت هناك طوائف تضم بداخلها رجال ونساء يعملون بها، كما أن شيخ الطائفة ونقيبها كانا يشرفان على عمل النساء في الطائفة مثلما الحال مع الرجال المنتمين للطوائف مثل طائفة الحانوتية على سبيل المثال وليس الحصر(٨).

. نشاط المرأة في الوكالات (الأسواق):

تتكون الوكالة من مبنى واسع يشتمل على العديد من المخازن والحوانيت، ولكل تاجر في هذه الوكالة حانوته الخاص به سواء المملوك أو المستأجر، بالإضافة للحواصل الموجودة بالوكالة مثل الحواصل الموجودة في الأدوار السفلية والعلوية، ولكل حاصل فناء واسع، وعلى جوانب هذا الفناء يوجد رواق بأعمدة يؤدى إلى الحواصل والحوانيت،وفوق كل رواق طابقان للسكن وشرفة تطل على الفناء، ويفصل بين مبنى الوكالة وبين الطريق العام رواق لعزلها عنه.

وقد حظيت الوكالات باهتمام الجهاز الإداري، تيسيراً على التجار وتشجيعاً لهم على القدوم للتجارة بها، وذلك من حيث ترميمها وكفالة الأمن بها، وقد تم حراسة هذه المنشآت من خلال رجال أمن لقاء تحصيل عوائد أسبوعية أو شهرية حسب الاتفاق، وتدار هذه الوكالات عن طريق أصحابها أو وكلاء عنهم يتقاضون إيجار هذه الحواصل من شاغليها، وفى نفس الوقت كانت الوكالة تدار بواسطة من حازها كالتزام لجمع الضرائب عنها، وتختص كل وكالة بالتعامل مع سلعة معينة، وغالباً ما يحظر تداول هذه السلعة في غير الوكالة المخصصة لها.

ومن الواضح أن الوكالات التجارية أُنشأت في المناطق التي يسودها النشاط التجاري في أحياء القاهرة خاصةً مناطق الأسواق التي ظهرت جلياً في بولاق ومصر القديمة[٩].

وكنتيجة طبيعية لاتساع نطاق هذه التجارة في الداخل اقتضت الضرورة زيادة عدد التجار والعاملين بالمهن التجارية المعاونة للتجارة [١٠]، وكلما ازداد النشاط التجاري أدى ذلك إلى زيادة أعداد الحواصل التي تعود بمردود إيجابي يتمثل في ازدهار النشاط التجاري الذي ساهمت فيه المرأة بدور أكثر فاعلية من خلال تأجير واستئجار الحوانيت التجارية[١١] ليس فقط في القاهرة بل المدن الساحلية أيضاً سواء في دمياط ورشيد[12]، أو الإسكندرية وغيرها [13].

. المرأة كدلالة بالأسواق

مارست المرأة الدلالة في الأسواق،وحرفة الدلاله تعني أن المرأة لعبت دور الوسيط التجاري بين الباعة والمشترين سواء كانوا تجاراً أو غير تجار وذلك في نظير أجر معلوم تتقاضاه من الطرفين المتعاملين تحت مسمى سمسرة، وغالباً ما تختلف قيمة السمسرة وفقاً لنوع السلعة وحجم الوحدة التجارية المباعة سواء كانت زنبيل أو جالة أو جوال إلى غير ذلك من المسميات الخاصة بأدوات التعبئة، ومما لاشك فيه أن حرفة الدلاله شاقة تحتاج لمجهود وحركة ونشاط دائمين.

ومن الطبيعي أن يتتبع الدلالين نشاط التجار؛ فحيثما وجد نشاط تجارى تبعه الدلالين، وهذا أمر طبيعي بالنسبة لجميع أنواع السلع، ومن البديهي أن يحرص التجار على وجود الدلالين وتنشأ بينهم علاقة أساسها المصلحة المتبادلة، فالتجار يرغبون في سرعة تصريف سلعهم التجارية والدلالين يرتزقون من عمليات البيع والشراء وليس من السهل تجاهل دورهم، وكان من الضروري ضبط وتنظيم العلاقة بينهم، حيث تم الاتفاق فيما بينهم على وضع مبلغ محدد للدلالة لضمان استمرار عملهم والعلاقة بينهم، وعند تمام الصفقة يكون للدلال على السلعة عمولة محددة تسمى نظير سمسرة يأخذ عربونها، وبعد تمام الصفقة يحصل على الباقي [١٤].

ويمكن القول بأن المرأة نافست الرجل في الأسواق في كافة الأنشطة لدرجة أن كثيراً منهم لم يعد لديهن وقت لقضاء عمل المنزل، ومن لديهن وقت لا يقومن بأعمال المنزل على أكمل وجه، وهي حقيقة أكدها بعض الرحالة الذين زاروا القاهرة في القرن السادس عشر، فعلي سبيل المثال ذكر الحسن الوزان الذي زار مصر في النصف الأول من القرن السادس عشر سبباً أخر مفاده أن المرأة القاهرية لا ترضي بالقيام ببعض الأعمال المنزلية وخاصة منها الطهي، فيضطر الزوج إلي شراء الطعام من الطباخين، وقليل من الناس هم الذين يطبخون طعامهم في منازلهم، وهو ما قاله أيضاً العبدرى الذي أكد على تناول القاهريين للأكل في الأسواق والطرقات [١٥]، وهذا

يرجع في المقام الأول لمشاركة كثير من النساء في العمل بالأسواق وضيق الوقت لديهن، مما اضطرهم لأكل الطعام الجاهز، وعلى حد وصف الجبرتي "والأكل في الدكاكين" [١٦].

. لجوء المرأة للقروض

لقد كان للقروض دوراً رئيسياً في تفادى كثير من النساء العاملين في مجال التجارة الوقوع في دائرة الإفلاس ولتدعيم نشاطهم التجاري.

وقد بلغت بعض هذه الحالات أكثر من خمسة قروش زنجرلي[١٧]، مع العلم بأن هذه القروض وثقت من العلاقات التجارية التي تربط بين التجار والنساء العاملات في مجال التجارة، وبمعنى أدق لعب كبار التجار دوراً لا يقل بأي حال من الأحول عن الدور الذي يمكن أن تؤديه البنوك في وقتنا الحالي[١٨].

حيث أن من يلجأ إليها يبغون من وراء هذه القروض تيسير عمليات البيع والشراء وترويج بضائعهم واستثمار رءوس أموالهم والخروج من الحيز الذي يتعاملون داخله إلى الرخاء والسعة مقارنة بالتي ألفوها من قبل [١٩].

وقد اهتم الدائن والمدين بتسجيل بيانات الدين وتوثيقه بالمحكمة الشرعية منعاً لأية محاولة قد تؤدى لإنكار المدين لدينه، أو السهو والنسيان من قبل الدائن إذا تطاول على دينه الزمن ولم يكن مسجلاً، وقد سميت وثيقة تسجيل الدين كأي إيصال أموال باسم حجة شرعية ويتم فيها تسجيل تاريخ الدين وأسماء الأطراف المتعاملة (الدائن والمدين)، وتوقيع الشهود عليه، هذا إلى جانب تسجيل لحقوق الدائن والتزامات المدين[٢٠].

وبطبيعة الحال فإن التسهيلات التي منحها الدائن للمدين في حالات كثيرة عند سداد دينه كانت العامل الرئيسي لتهيئة المناخ الجيد للاستثمار، وخاصة للنساء الذين استثمروا هذه الأموال في تنشيط معاملاتهم التجارية التي نشطت بشكل كبير في

ظل هذه التسهيلات، وقد بلغت هذه التسهيلات في بعض الأحيان عشرات الآلاف من الأنصاف، فضلاً عن حرية السداد على سنوات عديدة، وحسب تعبير بعض الوثائق "متى تيسر له"، وفى ظل هذه الظروف الملائمة بدرجة كبيرة للنشاط التجاري عقدت بعض النساء صفقات تجارية كبيرة مارست من خلالها التجارية بحرية(٢١).

وفي حالة اقتراض امرأة لقرض وحدث لها عسرة في السداد فإن القاضي يتحرى عن أحوالها فإن كانت معسرة يمنع مقرضها من معارضتها، وعلى حد وصف السيدة في هذا السياق "وأن ما بيدها نفذ وتلف وصارت لا تملك من حطام الدنيا سوي أطمار جسدها ... ومنع المدعي من معارضتها ما دامت علي هذه الحالة(٢٢)، لقوله تعالي وان كان ذو عسره فنظرة إلي ميسره"(٢٣).

والحقيقة أن سوء إدارة القروض وتراكمها على بعض النسوة العاملات بالتجارة كان سبباً مباشراً في سجن بعض المقترضات، وعلى حد إحداهن "انها فقيرة معسرة عن دفع ذلك وليس عليها سوي أطمار بدنها وأنها مسجونة بسجن الشرع الشريف من نحو سنة على دين لامرأة تدعي سيدة الناس فأجابها الحاكم وحكم لها بإعسارها وأمر بإطلاقها ومنع من يتعرض لها بعد أن حضرت سيدة الكل وطال الخصام والنزاع وانها مسجونة لها علي دين وعرف مولانا بأنه حيث ثبت إعسارها بعد سجنها المدة المذكورة فلا معارضة لها ومنعها من التعرض لها"(٢٤).

وقد اتخذت المعاملات المالية للنساء أشكالاً أخرى مثل الضمان: وهو يتمثل في أن تضمن امرأة أخرى في اقتراض مبلغ مالي لتقوم بالتجارة به، وتتعهد بسداده بالنيابة عنها فى الوقت المحدد للسداد سواء كان ذلك من مالها الذاتي أو من مال من اقترضت المبلغ بالنيابة عنها عقب نمو تجارتها (٢٥).

ومن أشكال معاملات النساء أيضاً البيع بالأجل: والواقع أن هذا النوع من البيع شاع بين بعض صغار النساء العاملات بالتجارة الذين لم يكن بوسعهن امتلاك رءوس أموال تتيح لهن عقد صفقات تجارية مقابل دفع أموالها في حينها، وفى مثل

هذه الحالة كان يتعهد هؤلاء بدفع ثمن الصفقة عقب البيع مباشرة، وربما كانت الأسعار ترتفع نسبياً في مثل حالة البيع بالاجل(٢٦).

وقد ازداد حجم المعاملات المالية بشكل كبير، فمثلاً بلغت إحدى هذه الحالات منح سيدة لأخرى مبلغ ٣٤٨٠ نصف فضة(٢٧) لتستثمره في التجارة (٢٨)، وعندما تنمو تجارتها وتزداد تدريجياً تقوم بتسديد مبلغ الدين عينياً وليس نقدياً، أي تقوم بتسديده سلعة على فترات متعاقبة، وذلك حسب الاتفاق. ولعل الزيادة المستمرة في الأسعار، وفي مقابل ذلك عدم الاستقرار في أسعار العملة من أهم الأسباب التي دفعت الممولين عند تمويلهم بالقروض، بأن يشترطوا على ممولهم بأن يتسلموها سلعاً وليس أموالاً، حيث رأى هؤلاء بأنه ليس من الحكمة التجارية استردادها أموال، كما أنه ليس من مصلحتهم الاحتفاظ بمبالغ نقدية كبيرة لفترة زمنية طويلة، لتناقص قيمتها فقدموها بغرض استثمارها في التجارة، وفى نفس الوقت يتم تقييم هذه الأموال بالسلع في حين وقت استلامها لردها سلع في المستقبل (٢٩).

وساد أيضاً في المعاملات المالية نظام التقسيط: وهو يتمثل في أن يتم استلام سلعة، وبعد ذلك يتم تسديد ثمنها مقسطاً، وهذا في حد ذاته يتيح للمراة التعامل بحرية مع تجارتها التي تنمو في ظل هذا النظام، ويمكن تفسير نظام التقسيط بأنه نوع من أنواع الاستثمار استغله فريق من النساء لزيادة حجم أرباحهم على حساب الأطراف المتعاملة معهم تجارياً، حيث أنه عندما يقوم هؤلاء ببيع هذه الصفقات غالباً ما يحصلون على أموالها كليةً في حين أنهم يسددونها بشكل جزئي على مراحل.

فقد كان بعض المتعاملين بهذا النظام يعتمدون على حسن نوايا الطرف الآخر، ولكن غالباً ما يوجد شهود لحسم الخلاف(٣٠).

ومن ناحية أخرى تعاملات المرأة أيضاً بنظام مقايضة السلع بعضها البعض(٣١)، بجانب نظام المضاربة: وهى أن تقدم إحدى النساء رأسمالها بينما تقدم الأخرى خبرتها في مزاولة النشاط الاقتصادي، وفى حالة تحقيق أرباح يتم تقسيمها

بينهما حسب النسب المتفق عليها سلفاً، أما في حالة الخسارة فإن صاحبة المال تفقد رأسمالها وتكون الأخرى قد ضاع جهدها المبذول، بمعنى أن كلتاهما قد ضاربت؛ فالأولى ضاربت برأسمالها والثانية ضاربت بعملها [٣٢].

وعلى صعيد آخر كان الرهن أيضاً من الوسائل التي استخدمتها المرأة الدائنة لضمان حقها في الدين، وذلك بأن تتخلى المدينة للدائنة عن عقار أو جزء منه بموجب سند رسمي تعيده لها الدائنة في حال تسديدها المبلغ المدينة به[٣٣] .

. المرأة والصناعات المتعددة:

تقوم الصناعة في مصر العثمانية على دعامتين أساسيتين الأولى: رأس المال والثانية: المواد الخام بالإضافة إلى بعض العوامل الأخرى.

يعد رأس المال العمود الفقري الذي يقوم عليه أي مشروع خاصة التجاري أو الصناعي، هذا بجانب ما يبذله مؤسس المشروع من جهد في العمل، وقد يضاف إلى ذلك دعم مالي من شركاء أو أصدقاء وما شابه ذلك، ويلي ذلك الالتزام في العمل لاستمرار الناجح[٣٤].

أما المواد الخام فالمقصود لها: هي تلك المواد الأولية التي يتم تحويلها من شكلها الأولي إلى منتجات صناعية لتلائم حاجات الإنسان ومتطلباته، وتقسم هذه المواد إلى:

(أ) مواد خام نباتية: مثل القطن والكتان[٣٥]، وقصب السكر، والقمح، الأخشاب وغيرها[٣٦].

(ب) مواد خام حيوانية: مثل الجلود[٣٧]، الأصواف، الألبان، اللحوم وغيرها[٣٨].

(ج) مواد خام معدنية: مثل الحديد، والنحاس، والذهب، الفضة وغيرها [٣٩].

ويمكن أن تكون بعض الصناعات مواد خام لصناعات أخرى أكثر تطوراً، وهي ما يطلق عليها بالمواد نصف المصنعة كالزيوت، والخيوط النسيجية وغيرها،

ولتوافر المواد الخام ورخص أثمانها، وتنوعها، وسهولة استغلالها دور رئيسي في قيام الصناعة ونجاحها.

هذا بالإضافة إلى الوسائل المعينة في الصناعة مثل: الخيول، البغال، الحمير، الجمال، الثيران. وتوجد هذه القوى المحركة والتي تساعد في نجاح الصناعة على أطراف القاهرة وضواحيها، فضلاً عن إحداثها لضوضاء داخل المدن(٤٠).

هذا بالإضافة إلى الأيدي العاملة التي تعد من أهم العوامل التي تساعد على نجاح الصناعة وتطورها، كما أنه بالإمكان هجرة الأيدي العاملة من منطقة إلى أخرى إذا كانت الأجور مرتفعة ومغرية، وتأثير الأيدي العاملة في الصناعة يتمثل في مدى توفرها من الناحية العددية ومن حيث المهارة والجدير بالذكر هنا أن وحسن اختيار موقع الصناعة في مناطق تواجد العمال يوفر على أصحاب المنشآت تأخر العمال، بجانب إنفاق العمال على وسائل نقلهم آنذاك، كما أنه غالباً ما تلجأ معظم النسوة المستثمرين في هذا المجال إلي الاستعانة بأولادهم مقابل أجر وأحياناً بدون أجر لسد العجز المالي(٤١).

ولكي تستمر الصناعة في الإنتاج لابد من تصريف هذا الإنتاج في الأسواق وغيرها لتستخدم أثمان بيعها في شراء الخامات، دفع الأجور، وضمان الأرباح لأصحاب رؤوس الأموال. ولابد من مراعاة: حجم السوق، ونوعية المشترين، ومراعاة أذواقهم لضمان نجاح عملية التسويق وبخاصة في الصناعات الاستهلاكية. (٤٢).

أما بالنسبة لوسائل النقل والمواصلات فإن الصناعة في كل زمانٍ ومكان تعتمد اعتماداً كبيرا على توفر وسائل النقل، وسرعتها، ورخص تكاليفها؛ ليتمكن المستثمر من الحصول على الخامات والقوى المحركة أو لتصريف الإنتاج، حيث أن الخامات والسوق قد يبتعدان عن بعضهما البعض، وعن مراكز الصناعة في كثير من الحالات، مما يجعل التقليل من تكاليف النقل عملية ضرورية لخفض تكاليف الإنتاج،

وتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح، وهكذا أصبحت وسائل النقل والمواصلات دعامة أساسية للصناعة(٤٣).

. الغزل والنسيج

كان للمرأة دوراً هاماً في صناعة وتجارة الغزل والنسيج وكذلك في عمليات شراء وبيع المنسوجات بمختلف أنواعها(٤٤)، وعلى جانب التصنيع كان لاستثمار النساء في مجال صناعة الغزل والنسيج نصيب كبير من بين الاستثمارات الصناعية، حيث امتلكت النساء قاعات للحياكة واستثمروا أموالهم في شراء وبيع قاعات أخرى، حيث أنها من أكثر المهن التي عملت بها النساء بكثافة كما أن الآباء والأمهات كانوا غالباً ما يرسلون بناتهم لتعلم هذه الحرفة منذ نعومة أظافرهم (٤٥).

والواقع أن الظروف المعيشية السيئة دفعت البعض ليخرجوا بناتهم للعمل مبكراً ليتعلموا مهنة التطريز(٤٦) وبيع الغزل مما أدى لنتائج كارثية في بعض الأحيان على بناتهم وذلك ممثل في التعدي عليهم من قبل بعض رجال الأمن والحرفيين المتواطئين معهم، وعلى حد وصف الأمر"حضر الجناب محمود أغا(٤٧) وبيده قضية موجهة للقاضي من قبل حضرة مولانا الوزير ببرم باشا(٤٨) وصحبته شيخ الحمارة ... وذكر شيخ الحمارة أن له بنت تسمي عامرية خرجت منذ تسعة عشر يوماً سابقة علي تاريخه وقد وجدها يوم تاريخه بمنزل المقدم(٤٩) نور الدين بخط الناصرية وسال مولانا أن يتوجه صحبة محمود أغا المذكور بموجب البيورلدي(٥٠) الشريف إلي بيت المقدم المذكور لينظر بيته فوجدوا المقدم والبنت واستفسر منها سيدنا عن سبب مجيئها إلي بيت المقدم المذكور فذكرت أنها خرجت تبيع غزلا لمحفوظ الحايك ... واشتري منها الغزل وتوجه بها إلي منزله الكائن بحط باب الشعرية وأزال بكارتها ورجع بها إلي بيت المقدم المذكور فلها مدة عشر أيام مقيمة ببيت المقدم وكتب ذلك ضبطا للواقعة"(٥١).

وتجدر الإشارة إلى أن النساء سيطروا سيطرة شبه تامة على صناعة الغزل والنسيج بالقاهرة لدرجة أن الرجال الذين استثمروا

أموالهم في هذا المجال أداروا منشآتهم بنجاح من خلال جهود ومهارة النساء العاملات في هذا المجال، حيث ترك هؤلاء النساء إدارة منشآتهم الصناعية وكان هؤلاء النسوة يتقاضون أجراً يومياً قيمته في المتوسط نصف فضة، ومنهم من يقوم بتنقية الغزل من الشوائب ومنهم من يقوم بفض تشابكه ونسجه في خيوط متساوية. وتجدر الإشارة إلى أن الفائدة عادت على كلا الطرفين سواء النساء العاملات أو الرجال المستثمرين في هذا المجال [٥٢]، وتصارعت النساء فيما بينهم في مجال صناعة الملابس[٥٣].

وتميل ملابس النساء للسواد غالباً وللزرقة أحياناً خاصةً عند الخروج، كما أن غالبيتها ملابس حريرية فضفاضة ومزخرفة بزخارف خاصةً على أطرافها، أما ملابسهم المنزلية فغالبيتها تميل للأخضر[٥٤] أو الأزرق والأحمر، وغالباً ما تكون ملابس حريرية[٥٥].

ومن ضمن كماليات ملابس النساء أيضاً غطاء الرأس "الطاقية" التي كانت أحياناً تُطرز بالفضة وتلقى رواجاً[٥٦]، بالإضافة للطرحة، وهناك أيضاً السراويل [٥٧]، بالإضافة للأحجبة الشرعية والنقاب[٥٨] الذي كان ارتداء بعض النساء له لا يدل على الثراء والالتزام الديني فقط، بقدر ما كان له مغزىً آخر وهو محاكاة لنساء كبار التجار والعسكر بالمدينة، وعلى حد وصف الجبرتي "نودي على النساء أنهن إذا خرجن لحاجة يخرجن في كمالهن ولا يلبسن الحبرات الصندل ولا الإفرنجي ولا يربطن على رؤوسهن العمائم المعروفة بالقازدغلية[٥٩]، وذلك من مبتدعات نساء القازدغلية وذلك أنهن يربطن الشاشات الملونة المعروفة بالمدورات ويجعلنها شبه الكعك ويملنها على جباههن معقوصات بطريقة معلومة لهن وصار لهن نساء يتولين صناعة ذلك بأجرة على قدر مقام صاحبتها ومنهن من تعطي الصانعة لذلك دينارًا أو أكثر أو أقل وفعل ذلك جميع النساء حتى الجواري السود" [٦٠].

ويبدو أن سعى النساء وراء كل ما هو جديد كان سبباً لوجود حالات غش من قبل كبار تجار الأقمشة لبعض النساء العاملين في تجارة الأقمشة بالتجزئة حيث استغلوا زيادة الطلب في بعض الفترات، وذلك نظراً لشغف بعض النساء بالموضة؛ فقاموا بخداعهم في درجة جودة الأقمشة وأنواعها، بل تطرق الأمر لخداعهم في المعاملات المالية أيضاً[٦١]، فعلى سبيل المثال "ادعت الحرمة زبيدة ابنه محمد الشهير بابن النمرة علي مصطفي بن عبد الجليل ...الشامي التاجر بسوق الهرامزيين بأنها قبل تاريخه اشترت منه أربع أذرع قماش حرير برغل ليموني وثلاثة أرباع ذراع واشترت قماش فحلجي أصفر بمبلغ قدره من ذلك أربع قروش شريف ذهب ... وغسلت ذلك ووجدته حامياً (تقصد خشناً) وطالبته برد ذلك عليه وبعود الثمن المذكور" [٦٢]. وتجدر الإشارة إلى أنه من خلال النظر لبعض الوثائق يتضح أن قيمة تفصيل بعض الثياب كانت أحياناً تقترب من نصف القيمة الحقيقية لسعر الثياب المراد تفصيله؛ فعلى سبيل المثال بلغ سعر قماش أحد الثياب قرشان ذهب، وبلغ سعر تفصيله قرش ذهب، مما يدل على أن العاملين بهذه المهن وغالبيتهم نساء حققوا عوائد مادية مجزية[٦٣].

. طحن الغلال

لقد استأجر بعض النساء الطواحين وأداروها، ومع الازدهار الذي شهده هذا القطاع ومهارتهم في العمل كونوا ثروات كبيرة انتشلتهم من قاع المجتمع إلي قمته من خلال شراء وتوسيع حجم بعض الطواحين، وسمحت هذه الثروات التي كونوها بعملية حراك اجتماعي صاعد داخل المجتمع المصري[٦٤]، وكان لكل منهم الاستثمار في الأموال بطريقتها الخاصة[٦٥].

ولقد تكونت لديهن رءوس أموال ضخمة استطاعوا من خلالها ممارسة أنشطة اقتصادية أوسع وعلي نطاق أكبر، وقد قامت النسوة ذوي رءوس الأموال الصغيرة بتجميع هذه الأموال في شكل تجمع متمثل في شركة على مطاحن غلال[٦٦].

أما النسوة اللائي لم تتوفر لديهن السيولة النقدية التي تؤهلهن لامتلاك مطاحن فقد قمن باستئجار مطاحن لمدد مختلفة. كمرحلة تمهيدية لتكوين رءوس أموال تؤهلهن لامتلاك مطاحن، بالإضافة لأن بعضهم فعل ذلك من منطلق أنها تجربة يمكن من خلالها الانطلاق إلي آفاق أوسع في حالة تحقيق أرباح، أو الوقوف عندها في حالة الخسارة(٦٧).

ولعل أنسب طريقة لرصد نشاطهم في هذا المجال هو رصد اتجاههم نحو النشاط الصناعي بقوة، حيث كان بمقدور كثير منهم استثمار مبالغ مالية كبيرة جنوها من خلال عملهم في الأسواق بالمهن المختلفة، وتحولوا من دور الوساطة التجارية إلي المشاركة في العملية الصناعية عن طريق الاستثمار في مشروعات صناعية على محاور متعددة(٦٨).

وتوضح الاستثمارات من جانب النساء مدي الدور الحيوي الذي قاموا به في تنميتها وإكسابها طابع القوة والنشاط، حيث ظلت هذه الصناعة مركز الجاذبية الرئيسي لأنشطتهم، والذي ساعد علي ذلك أن مبدأ حرية ممارسة النشاط الاقتصادي والاستثمار في كافة المجالات كان مكفولاً للجميع سواء رجالاً أو نساء على حدٍ سواء تجاراً أو مهنيين عاملين بالمهن المعاونة للتجارة، حيث كان بوسع أي مستثمر أياً كان أن يجمع بين أنشطة اقتصادية متعددة ومتنوعة(٦٩).

وقد بلغ الأمر ذروته في مجال استثمار النساء لأموالهم في مجال صناعة طحن الغلال لدرجة أن بعضهم اقترض أموال لشراء مطاحن، والحقيقة التي لا جدال فيها أنه لا يمكن لهؤلاء أن يقدموا على هذه الخطوة (الاقتراض) إلا إذا كانوا يعلمون جيداً أن هذه المؤسسات الصناعية ستغطي القروض التي استدانوها في وقت قصير(٧٠).

والمؤكد أن الاستثمار المفتوح في هذه الصناعة كان السبب المباشر الذي دعم هذه الصناعة، حيث اقتحمها كثير من المستثمرين المتخصصين وغير

المتخصصين فيها، مما أوجد روح المنافسة وعاد بنتائج ايجابية علي هذه الصناعة في نهاية الأمر[٧١].

. المرأة والحرف الخدمية:

قامت المرأة بدور فعال في مجال المهن الخدمية بالقاهرة وحققت من خلالها عوائد مادية مجزية، ومن بين هذه الحرف العمل بالحمامات العامة، حيث كان للمرأة القاهرية دور هام في العمل بالحمامات الخاصة بالنساء؛ وعملت كحارسة للحمامات من الخارج بجانب وجود حراسة نسائية للحمامات من الداخل لحفظ ملابس ومقتنيات النساء من السرقة أو الضياع وإن كان الأمر لم يسلم أحياناً، حيث أن بعض الحارسات سطو على ممتلكات المترددين على الحمامات وهو ما يفسر كثرة شكاوى المترددين على الحمامات من الحارسات؛ فعلى سبيل المثال وليس الحصر "أدعت شرابية ابنة عبد الله على عين ابنة عمر الحارسة بحمام المجولي بأنها تسلمت منها إزار ونقاب وشعرية وشمال ودخلت عندها إلي الحمام وخرجت ولم تجد ما سلمته لها وتطالبها فأجابت بالاعتراف وأنها أسلمتها شيء مربوط في منديل وأعادته لها فالتمست يمينها علي ذلك ثم عادوا واصطلحوا"[٧٢].

وفي الإطار الداخلي للحمامات عملت بعض النسوة في حرفة البلانة[٧٣] وهي حرفة تقوم من خلالها العاملة في هذا المجال بتدليك جسد النساء وصبغ شعورهن وتغسيل جسدهن ورؤوسهن بالماء البارد أو الساخن حسب رغبة النساء المترددات على الحمامات الشعبية ونفس الأمر تفعله البلانة مع الأطفال [٧٤].

ومن الحرف الخدمية الهامة التي عملت بها المرأة وحققت من خلالها عوائد مادية مجزية حرفة الماشطة التي مارست آنذاك دوراً هاماً كالدور الذي يمارسه الكوافير في وقتنا الحالي من خلال تهيئة الشعر وتصفيفه بمشط خشبي أو عظمي، وارتبطت حرفتها في المقام الأول بتزيين العروس بمختلف أنواع الزينة والحلي، وقد

كانت الماشطة تقوم بدور الخادمة لدى العرائس وتنتظر أمام باب المخدع لتنفيذ ما يطلب منها، ونظراً لأن أدوات الزينة لم تكن كما هي عليه اليوم، فإن الماشطة كانت تستخدم "البياض السليماني" وهي مادة تحتوي على أكسيد الزئبق توضع على الوجه، وهي مادة حمراء تباع عند العطارين تستعمل لتحمير الوجنتين والشفتين عند المرأة، وقد حققت كثير من النساء العاملات في هذا المجال ثروات، لدرجة أن بعضهم امتلاك جواري قيمة إحداها ٨٠٠ نصف فضة [٧٥]، مما يدل على أن هذه الحرف حققت رفاهية للعاملين فيها لدرجة امتلاك جواري .

وعلى صعيد حرفي أخر فإنه لا يمكن بأي حال من الأحوال إغفال الدور الذي قامت به بعض النسوة في حرفة الخاطبة، حيث كان لها دور كبير في الحارة الشعبية، وذلك لكونها هي التي تعرف الفتيات وعن طريقها تتم الزيجات، فقد كانت تصف جمال الفتاة ومحاسنها وتعدد صفاتها بالتفصيل الدقيق وبناءً على ذلك يذهب أهل العريس لاسيما والدته لرؤيتها فإذا أعجبتهم خطبوها. أما حرفة المرضعة والداية [٧٦] فهي من الحرف المنتشرة آنذاك وكانت تقوم المرضعة بإرضاع الأطفال للنساء الذين تحول ظروفهم الصحية من رضاعة أطفالهم أو النساء العاملات الذين تحول ظروف عملهم من رضاعة أطفالهم وذلك نظير أجر [٧٧].

أما بالنسبة لعمل المرأة كغاسلة للموتى فالواقع أن العاملات في هذه الحرفة حققن عوائد مادية مجزية فبعض هؤلاء حققن عوائد شهرية بلغت٢٠ نصف فضة هذا بالنسبة لغسل نساء فقراء المسلمين، أما بالنسبة لغسل نساء ميسوري الحال فكانت عوائدها تزيد عن ذلك بكثير، كما أن هذه الحرفة في الغالب كانت تورث من الأمهات لبناتهم، وفي بعض الأحيان يحدث نقيض ذلك حيث تحل بعض الأمهات محل بناتهم في حال وفاتهم [٧٨].

ويبدو أن العوائد المادية التي حققتها هذه الحرفة لبعض النسوة دفعت غيرهن لاقتحام هذا المجال لتحقيق عوائد مادية رغم ضعف خبرتهن في هذا المجال وإن كان

المحرك الرئيسي لذلك تحقيق عوائد مادية، مما دفع بعض الحانوتية الحاقدين عليهن لشكواهم، فعلى سبيل المثال في هذا السياق "ادعي علي الحانوتي بمصر القديمة علي الحرمة مباركة ابنة الغاسلة هي الآن بأنها في كل وقت وحين تتعدي علي غسل أموات المسلمين بغير معرفة ولا علم بذلك وبغير تقرير ولا إجازة وبغير معرفة ودراية بخلاف العادة والقانون السلطاني ويطالب بمنعها عن ذلك وسئلت عن ذلك فأجابت بالاعتراف وانها من تاريخه لا تفعل ذلك إلا بإجازة لها ممن له ولاية الأمر وأقسمت على نفسها بالله العظيم أنها لا تعود لذلك ولا تتعاطاه إلا بإجازة الحانوتي المذكور ومعرفته علي ذلك وبعد الكشف والتحرير"(٧٩)، وجملة القول أن هذه الحرفة كانت تحقق عوائد مجزية للعاملين فيها كانت تصل أحياناً لسبعة عشر قرشاً في بعض الحالات (٨٠).

. تربية الطيور:

شيدت النساء المستثمرات في هذا المجال حظائر لتربية الطيور بجوار مساكنهم وفوقها في بعض الأحيان، هذه الحظائر في حقيقة الأمر عبارة عن بناء من الطوب اللبن والأخشاب(٨١).

ويبدو أن الذي شجع بعض النسوة على تربية الطيور أنها تحتاج لقليل من رأس المال والجهد مقارنةً بغيرها من الاستثمارات الأخرى(٨٢)، فضلاً عن أن عائدها سريع ودورة رأس المال بها قصيرة الأجل، حيث أنه في خلال الشهور الأولي يمكن للمربية أن تحقق عوائد مادية تفوق تكاليف اقامتها لمشروعها. فضلاً عن أن تربيتها تعد نوع من أنواع التسلية، وتقل فيها النفقات على التغذية، حيث أنه غالباً ما تتغذى على بواقي الوجبات البشرية، وقد كانت هذه الطيور مطمعاً للصوص الذين تسلقوا جدران المنازل وسرقوا ما بها من طيور النساء الراغبات في استثمار أموالهم فيها (٨٣).

ـ الإشراف على الأوقاف والأضرحة:

كما أنه كثيراً ما وجد أكثر من ناظرة للوقف الواحد؛ وغالباً ما تكون كل ناظرة معينة على حصتها الشرعية من الوقف الأهلي(٨٤).

وعلى صعيد الإشراف على الأضرحة فقد كان لذلك مميزات اقتصادية عديدة، وهذا الإشراف كثيراً ما كان مجالاً للصراعات المستمرة بين الرجال والنساء على حدٍ سواء وهو ما يوضح سبب الصراع للإشراف عليها، والممثل في المزايا الاقتصادية وما يتمخض عنها من منح وعطاءات، حيث أنه غالباً ما سيطر هؤلاء المشرفين على أوقاف الأضرحة، وكونوا من خلالها ثروات بشكل تلقائي ومستمر نظراً لما جلبته هذه المزارات الدينية لبعض المشرفين عليها من أشياء مادية ذات قيمة، خاصةً في فترات المناسبات الدينية التي استغلوها في تكوين ثروات أعادوا استثمارها في مشاريع إنتاجية لا تستفيد منها هذه المزارات بشكل مباشر، وإنما الفائدة المباشرة كانت للمشرفين عليها، فضلاً عن اهتمامهم بمصالحهم الخاصة.

وهكذا لم تحرم الشريعة الإسلامية ولا الأعراف الاجتماعية النساء من تولى إدارة الأوقاف، وفي نفس السياق لم تقف حائلاً أما توليهم شئون المزارات الدينية لاسيما مقامات النساء حيث تولوها بأمر مباشر من باشوات مصر وهو ما يوضح مدي النفوذ الذي وصلت إليه بعض النساء وثقة الإدارة في حسن إدارة النساء لهذه الأوقاف والمزارات، وعلى حد وصف الأمر "بحضرة الأمير سنان جاويش(٨٥) الديوان المباشر لذلك بموجب البيورلدي الشريف الصادر علي يده لما صدر التخاصم والتنازع بين الشيخة كاملة والشيخ عبد الكافي بسبب خدامة مقام المرحومة الشيخة عائشة الكائن بخط باب الفتح الذي أدعت الشيخة كاملة أن مولانا أحمد أفندي شيخ الإسلام قاضي مصر سابقا قررها في مشيخة المقام وفي تعاطي خدمة ذلك ومنع المعارض لها ... ومنع أحد من التعرض للشيخة كاملة"(٨٦).

. عمل المرأة بين الايجابيات والسلبيات:

. إيجابيات عمل المرأة

من أهم ايجابيات عمل المراة آنذاك أنها لم تترك ساحة العمل للرجال فقط، حيث انتشرت المرأة في الأسواق وغيرها طلباً للرزق [٨٧] . ولم تنظر المرأة إلى نفسها على أنها ربة بيت فحسب بل رأت أن لها مكانة جديدة، وتتطلع إلى أدوار اجتماعية وإلى تبوأ مهام مختلفة، حيث سعت لإثبات ذاتها وقدراتها في شتى المجالات وإبراز كفاءاتها بلا تردد، ويظهر ذلك جلياً في إصرارها على مشاطرة الرجل لأدواره بل ونافسته في مجالات قد لا يجرأ كثير من الرجال على اقتحامها[٨٨].

ومن بين أهم إيجابيات عمل المرأة معاونة الزوج، حيث شاركت المرأة الرجل في ممارسة بعض الأعمال الاقتصادية، التي ساهمت بشكل كبير في مساعدة الزوج والأسرة على تحمل أعباء الحياة؛ فالأنشطة الاقتصادية ونوع العمل الذي تقوم به وحجمه فيه الصعوبة والمشقة، ولا يتناسب في الغالب مع تكوينها الجسدي، وطبيعة المرأة كأنثى على وجه العموم، كما أنه غالباً ما تلعب التنشئة الأسرية دوراً مهماً في تنمية الدور الاقتصادي حسب النوع الاجتماعي، ودور الأم في الأسرة هو الموجه الرئيسي في تنمية هذا الدور.

ومن ناحية أخرى فإن الصورة النمطية لدور المرأة الاقتصادي، يمتاز غالباً بالتهميش مقارنةً بدور الرجل، كون المرأة تقوم بأعمال غير مأجورة، واعتبار هذا الدور امتدادا لأعمالها المنزلية؛ فالعمل المنزلي غير المأجور الذي تقوم به المرأة يشكل تقريباً ما يقرب من ثلث إنتاجها في الإجمال، كما أن ساعات عمل المرأة تزيد عن ساعات عمل الرجل في حال حساب العمل المنزلي إلى جانب عملها المأجور، وهكذا احتلت المرأة مكاناً مهماً فيما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية الإنتاجية سواء العمل داخل المنزل أو خارجه، وتتسم الأعمال التي تقوم بها بعض النساء بالتنوع [٨٩].

وفي نفس السياق تمارس المرأة أعمالاً يومية شاقة، تلبي حاجات منزلها وأسرتها، كرعاية الأطفال، تحضير الطعام، نقل الماء، جمع الحطب وغيرها من الأعمال والتي تمارسها بصفة مستمرة ولساعات طويلة، إضافة إلى ممارسة أعمال اقتصادية أخرى تشكل مصدرا إنتاجيا للأسرة وتلتهم هذه الأعمال معظم وقت المرأة(٩٠).

ومن الأهمية بمكان أن دور المرأة الاقتصادي على كافة الأصعدة يمنحها أهمية كبيرة في المشاركة بالقرارات الأسرية والمنزلية، ويمنحها شعوراً بالاستقلالية، والإحساس بالقيمة والعطاء؛ فمشاركة المرأة في القرارات الأسرية يأتي من خلال إسهامها في تأمين احتياجات أسرتها ومنزلها، مما يضعها في حالة من الاستقلالية والثقة بالنفس، وعدم الاعتماد على الآخرين(٩١).

وقد أصبحت المرأة ذات شخصية مستقلة بأفكارها وطريقتها ولم تعد ذات موقف سلبي تتلقى الأوامر من زوجها لتنفذها فحسب دون تعليق، بل أصبحت تعترض وتناقش وتحاور وتنتقد، ومن التحولات الاجتماعية التي حدثت في مكانة المرأة هي اشتراط غالبية الفتيات لشروط معينة عند الزواج منها المساهمة في العمل على سبيل المثال، كما اشترطت أحياناً سكناً خاصاً، ومن التحولات المشهودة حرص كثير من الرجال على الاقتران بزوجة عاملة بالتجارة أو الحياكة خلافاً لما كان سائداً في الفترات السابقة، حيث أصبحت حرفة الزوجة في سلم الأولويات، كما أضاف عمل المرأة قوة اقتصادية أخرى لكثير من الأسر مكنها من تحقيق حياة أفضل، وقد شهد المؤرخ الجبرتي للمرأة بأنها لا تتفوق على التجار في الأسواق فحسب بل أنها على حد وصفه "ومن النساء من لعبت على العسكر وأخذت ثيابه وأمثال ذلك"(٩٢).

. سلبيات خروج المرأة للعمل:

إن لكل شيء إيجابياته وسلبياته، فمثلما لعمل المرأة إيجابيات فإن له سلبيات كثيرة لا يمكن تجاهلها ويمكن أن نقسم تلك الآثار كما يلي :

. السلبيات على الأطفال

إن أبرز تلك الأثار السلبية فقدان الأطفال للرعاية والحنان، وعدم وجود من يشكى له الأطفال همومهم، أو يوجههم إلى الطريق الصحيح، ويبين لهم الصواب من الخطأ، كما أدى ذلك في الغالب إلى ضعف بنية كثير من الأطفال في حال كونهم رضاعاً، حيث أن غياب الأم العاملة في مرحلة الرضاعة لفترات طويلة في العمل قد تضطر بعض النساء إلى فطام الأطفال في سن مبكرة، لأن عملها لا يتيح لها فرصة تغذية نفسها التغذية الملائمة لفترة الرضاعة، هذا بجانب أن بعض العاملات تترك أطفالهن عند الجيران، ومن الطبيعي أنهم لايتعاملون معهم مثل أمهاتهم اللاتي ولدنهن.

ويضاف إلى ذلك المشاكل التي تحدث عند رجوع المرأة متعبة من عملها كصب جم غضبها على الأطفال كضربهم مثلاً أو توبيخهم والصراخ في وجههم، مما يترك أثراً اجتماعياً سيئاً على الأطفال، وخاصة إذا كانوا صغار السن، إضافة إلى الأضرار الأخلاقية والعادات السيئة التي يكتسبوها من عدم وجود رقيب مباشر لهم(٩٣).

وهكذا فإن أشد أضرار عمل المرأة تظهر على أطفالها من الإهمال في تربيته وخلافه وجميع هذه الأشياء تهيئ الظروف للانحراف مستقبلاً، ما قد يتسبب في وفاة أطفال الأم العاملة أو حدوث إصابات أو عاهات دائمة وما شابه ذلك(٩٤).

. السلبيات على المرأة وزوجها

إن في عمل المرأة نهاراً في حرفتها، وليلاً مع أولادها وزوجها إجهاد شديد لا تستطيع في الغالب تحمله، وقد يؤدي إلى أثار سيئة وأمراض مع مرور الزمن، كما أنها تفقد أنوثتها وطبائعها مع كثرة مخالطتها للرجال وعامة الناس في الأسواق(٩٥).

وبقدر ما ساهمت المرأة في معاونة زوجها على أعباء الحياة بقدر ما كان لعملها أثار سلبية فمما لا شك فيه أن عمل المرأة له آثار نفسية سيئة على زوجها،

خاصة إذا كان يجلس في البيت لوحده في ظل إعاقته التى تحول دون ممارسته لعمل ما، كما أنه يفتح باباً للغيرة والظنون السيئة بين الزوجين بأن أحدهما قد يخون الآخر[٩٦]، كما أن عملها قد يسبب تقصير في جانب الزوج وتحقيق السكن إليه، وعدم إشباع رغباته، الأمر الذي يشكل خطراً على استمرار العلاقة الزوجية بينهما، ولعل هذا ما يفسر ارتفاع حالات الطلاق بين الزوجين العاملين، نتيجة لتبدل مكانة المرأة العاملة وشعورها بالاستقلالية وامتلاك حرية القرار والتحرر من كثير من القيود الأسرية والاجتماعية، وقد أدى ذلك كله في بعض الأحيان إلى ظهور حالات الاعتداد بالذات والرغبة في التحكم والسيطرة، وهو ما قد يسيء إلى العلاقة الزوجية، ويكون من ذلك سبباً رئيسياً في الشقاقات من جانب المرأة، كذلك ما قد ينتج من شعور الزوج بالغيرة لتميز الزوجة ونجاحها في العمل[٩٧].

. السلبيات على المجتمع

إن في عمل المرأة زيادة لنسبة البطالة في المجتمع؛ حيث أنها تزاحم الرجال في أعمالهم، وتؤدي إلى عرقلة نشاط بعض الرجال الأكفاء، مما يؤدي إلي رفع معدلات البطالة بين الرجال، كما أن في اختلاط المرأة في عملها بالرجال سبب لميوعة الأخلاق[٩٨]، وقد يقود بعض النساء أحياناً لشرب الخمور[٩٩] وزيادة في انتشار العلاقات المشبوهة في المجتمع [١٠٠]، إضافة إلى إحجام المرأة المتزوجة عن زوجها وتركه وكرهها له وطلب الطلاق منه في نهاية المطاف[١٠١] حيث أنها قد ترى في ميدان عملها من يسلب عقلها، مما يؤدي إلى تفكك الأسرة وفساد المجتمع، وعلى حد وصف بعض الوثائق "النساء المفسدات"[١٠٢]، كما أنه قد ينتج عن عمل المرأة الإقلال أحياناً من كفاءة العمل نتيجة لما يصيب المرأة من أعذار كالحمل والولادة، إضافة إلى عزوف القليل من العاملات عن الزواج، بجانب أن بعض شباب المجتمع يرفضون الزواج من نساء يعملن في حرف مختلطة، مما يؤدي إلى تأخر زواج هؤلاء وتقدم السن بهم، وقد يقودهم لسلوكيات مرفوضة اجتماعياً ودينياً [١٠٣].

كما تواجه المرأة العاملة أيضاً عدداً من المشاكل الخاصة بالانتقال من محل إقامتها إلى مكان العمل على ظهر الدواب مما يعرضها للمعاكسات والمشاكسات وما شابه ذلك من نظر هذا وذاك لها [١٠٤]، بجانب أنها تحتاج لإنفاق الكثير من أجرها سواء على وسائل المواصلات[١٠٥] أو ملابسها ومظهرها أمام الناس بجانب استخدام الزينة أحياناً، وبذلك تتصاعد وتيرة السلوك الاستهلاكي للمرأة العاملة بسبب القدرة الاقتصادية الخاصة بها، لذلك ازدادت حالات التسابق على شراء المقتنيات الكمالية للمرأة [١٠٦]، وهكذا يتضح أن لعمل المرأة أثار سلبية عديدة عليها وعلى المحيطين بها أفراداً وجماعات.

وخلاصة القول يتضح من خلال البحث أهمية الدور الاقتصادي الفعال الذي لعبته المرأة القاهرية في كافة الأنشطة، حيث ساهمت بشكل فعال في جميع المعاملات الاقتصادية من بيع وشراء لمختلف الأنشطة التجارية؛ فكانت تبيع بنفسها ولنفسها أو لغيرها، وقد اشتملت هذه العمليات مختلف أنواع البيوع بهدف تنمية ثروتها وتوظيف أفضل لرأسمالها، وفي المجال الصناعي استثمرت أموالها في أنشطة مختلفة كطحن الحبوب وصناعة النسيج وبعض المهن الأخرى، بجانب الاستثمار في تربية الدواجن والعمل في الحمامات وتزيين للنساء وغير ذلك.

وقد تبين أن المرأة في العصر العثماني تمتعت بالاستقلالية فيما يخصها من ذمة مالية فكانت تبيع، تشتري ،تستأجر، تؤجر، تدين ،تستدين، تقرض وتقترض، كما أسهمت بدور فعال في الإشراف على الأوقاف والمزارات الدينية، وهكذا يتضح أن المرأة لم تترك مجالاً يحقق لها مركز اقتصادي أو اجتماعي مرموق إلا وعملت فيه.

مصادر البحث

(1) دار الوثائق القومية: محكمة باب الشعرية الشرعية، س ٦٢٧، م ٤٣١، ص ١٣، الأحد ٤ جماد الآخر ١٠٧٨ هـ / الموافق ٢٠ نوفمبر ١٦٦٧ م.

(2) عبد الرحمن بن حسن الجبرتي: عجائب الآثار في التراجم والأخبار ج٣، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ١٢٠ .

(3) المصدر السابق ج١، ص ٥٠ .

(4) المصدر السابق ج٥، ص ١٣ .

(5) محكمة قناطر السباع، س ١٢٢، م ١٧٤، ص ٤٤، السبت ١٦ رمضان ٩٩٧ هـ / الموافق ٢٨ يوليو ١٥٨٩ م.

(6) محكمة الباب العالي، س ١٢٨، م ١١١٨، ص ٥٧١، السبت ٥ ذي القعدة ١٠٦٠ هـ / الموافق ٢٩ أكتوبر ١٦٥٠ م.

(7) محكمة مصر القديمة، س ٩٨، م ٢٢٠١، ص ٥٧٦، السبت ١٨ شعبان ١٠٢١ هـ / الموافق ١٣ أكتوبر ١٦١٢ م؛ محكمة قناطر السباع، س ١٢٧، م ٢١٣، ص ٧١، الأربعاء ١٥ صفر ١٠٣٦ هـ / الموافق ٤ نوفمبر ١٦٢٦ م .

(8) محكمة مصر القديمة، س ١٠٠، م ١٢٦، ص ٥٠، الجمعة ٤ ذي القعدة ١٠٥٣ هـ / الموافق ١٣ يناير ١٦٤٤ م؛ محكمة الباب العالي، س ١٢٤، م ١٥٤٧، ص٣٢٧، السبت ١٨ ربيع الأول ١٠٥٥ هـ / الموافق ١٣ مايو ١٦٤٥ م؛ س ١٥١، م ١٩٧، ص ٥٢، الاثنين ٢١محرم ١٠٨١ هـ / الموافق ٩ يونيو ١٦٧٠ م.

(9) محكمة الباب العالي، س ٢٧٨، م ٥٨٩، ص ٣٥٣، الجمعة ١٤ صفر ١١٦٨ هـ / الموافق ٢٩ نوفمبر ١٧٥٤ م؛ محكمة بولاق، س ٦٨، م ٦٥١، ص بدون رقم، الثلاثاء غاية ذي القعدة ١١٨٠ هـ / الموافق ٢٨ ابريل ١٧٦٧ م؛ محكمة القسمة العسكرية، س ١٩٥، م ٤٤٢، ص ٤١١، الأربعاء ٨ جماد أول ١١٨٨ هـ/ الموافق ١٨ مايو ١٧٧٤ م؛ محمد بن إياس: بدائع الزهور في وقائع الدهور ،ج٥، تحقيق محمد مصطفي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٤، ص ١٧٩.

(10) محافظ الدشت، محفظة ٢٧٢، م بدون رقم، ص ١٣١– ١٣، الأحد ١٨ ربيع آخر ١١٧٥ هـ / الموافق ١٥ نوفمبر ١٧٦١ م .

(11) محمد بن إياس: بدائع الزهور في وقائع الدهور ،ج٥، تحقيق محمد مصطفي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٤، ص١٨٨ .

(١٢) محكمة رشيد، س ١٨٠، م ١١٠، ص ١٢٢، الخميس ٥ القعدة ١١٨٣ هـ / الموافق ١ مارس ١٧٧٠ م.

(١٣) محكمة الإسكندرية، س ٦٢، م ٤٠٠، ص ١٧٦، الخميس ٢٢ جماد ثاني ١١١٨ هـ / الموافق ٣٠ سبتمبر ١٧٠٦ م؛ محكمة رشيد، س ١١٤، م ٢١٤، ص ٢٠٨، الأحد غاية ربيع أول ١١٣١ هـ / الموافق ١٩ فبراير ١٧١٩ م.

(14) عبد الرحمن الجبرتي: مصدر سابق ج١، ص ٢٣٧ .

(15) محكمة باب الشعرية، س ٦٢٠، م ٤١٧، ص١٢٤، سنة ١٠٦٦ هـ / ١٦٥٥ م؛ الفقيه الإدريسي: المجتمع المصري من خلال رحلة أبي سالم العياشي ((ماء الموائد)) . مجموعة الدراسات والأبحاث حول العلاقات المغربية المشرقية، جامعة القاضي فياض، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بني هلال، مارس ١٩٩٤ . نوفمبر ١٩٩٧، ص ٢٠٧، ٢٠٨ .

(16) عبد الرحمن الجبرتي: مصدر سابق ج٥، ص ٧٤.

(١٧) الزنجرلي سمي بهذا الاسم نسبة إلى الحافة المشرشرة الشبيهة بالإطار أو الجنزير، وقد أطلقت الوثائق عليه اسم زنجرلى، وأحياناً أخرى جنزرلى، للمزيد أنظر: محكمة القسمة العسكرية، س ١٢٩، م ٤٢٤، ص ٢٥٤؛ محكمة دمياط، س ٢٠٩، م ٥٦، ص ٤٥، الاثنين ١٤ صفر ١١٤٣ هـ / الموافق ٢٨ أغسطس ١٧٣٠ م؛ س ٢٣١، م ١٦٠، ص ١١٣، الثلاثاء ١٧ شوال ١١٥٩ هـ / الموافق ١ نوفمبر ١٧٤٦ م؛ س ٢٤٣، م ١٧٧، ص ١٢٧، الخميس غاية شوال ١١٦٨ هـ / الموافق ٧ أغسطس ١٧٥٥ م؛ س ٢٥٣، م ١٩٠، ص ١٣٦، الأحد ٥ ربيع آخر ١١٧٣ هـ / الموافق ٢٥ نوفمبر ١٧٥٩ م .

(١٨) محكمة الباب العالي، س ١٢٣، م ١١١٤، ص ٢٠٩، الأحد ١٣شعبان ١٠٥٦ هـ / الموافق ٢٣ سبتمبر ١٦٤٦م.

(١٩) محكمة الباب العالي، س ١٢٣، م ١١١٤، ص ٢٠٩، الأحد ١٣شعبان ١٠٥٦ هـ / الموافق ٢٣ سبتمبر ١٦٤٦م.

(٢٠) محكمة الباب العالي، س ١٢٣، م ١١١٤، ص ٢٠٩، الأحد ١٣شعبان ١٠٥٦ هـ / الموافق ٢٣ سبتمبر ١٦٤٦ م.

(٢١) محكمة رشيد، س ١٢٥، م ٤٢٠، ص ٢٦٣، الجمعة ٢ جماد أول ١١٣٣ هـ / الموافق ٢٨ فبراير ١٧٢١ م.

(٢٢) محكمة الباب العالي، س ١٢٨، م ١١١٨، ص ٥٧١، السبت ٥ ذي القعدة ١٠٦٠ هـ / الموافق ٢٩ أكتوبر ١٦٥٠ م.

(٢٣) القرآن الكريم: سورة البقرة، الآية ٢٨٠ .

(٢٤) محكمة الباب العالي، س ١٢٣، م ١١١٤، ص ٢٠٩، الأحد ١٣شعبان ١٠٥٦ هـ / الموافق ٢٣ سبتمبر ١٦٤٦ م.

(٢٥) محكمة رشيد، س ١١٤، م ١٦٤، ص ٩٦، الخميس ٢٤ شعبان ١١٢٤ هـ / الموافق ٤ أكتوبر ١٦٤٦ م.

(٢٦) محكمة الإسكندرية، س ٩١، م ٢٣٤، ص ١٥٦، الأربعاء ١٤ رمضان ١١٨٣ هـ / الموافق ١٠ يناير ١٧٧٠ م.

(٢٧) النصف فضة (البارة) من أصغر الوحدات النقدية الفضية في مصر العثمانية، وكانت أكثر تداولاً، وتقاس على أساسها بقية العملات المتداولة فضية كانت أو ذهبية .

(٢٨) محكمة بولاق، س٦١، م ١٤٦٣، ص ٤٦٢، الجمعة ١٢ ذو القعدة ١١١٩ هـ / الموافق ٣ فبراير ١٧٠٨ م.

(٢٩) محكمة الصالح، س ٣١٦، م ٧٣٤، ص ٢٠٥، الجمعة ٢٦ جماد الآخر ١٠٠٢ هـ / الموافق ١٨ مارس ١٥٩٤ م.

(٣٠) محكمة الباب العالي، س ١٢٨، م ١١١٨، ص ٥٧١، السبت ٥ ذي القعدة ١٠٦٠ هـ / الموافق ٢٩ أكتوبر ١٦٥٠ م.

(٣١) محكمة رشيد، س ١٨١، م ٤٤٨، ص٤٤٠، الأحد ١٠ شوال ١١٨٦ هـ / الموافق ٣ يناير ١٧٧٣ م.

(٣٢) محكمة رشيد، س ١٢١، م ٥٣، ص ٣٤، الجمعة ١٤ شوال ١١٣٠ هـ / الموافق ٩ سبتمبر ١٧١٨ م؛ محكمة دمياط، س ١٦٧، م ٢٩٤، ص٣٠١، الخميس ١٣ صفر ١١٢٠ هـ / الموافق ٣ مايو ١٧٠٨ م؛ س٢٧١، م ١٥٤، ص١١٩، الخميس ١٧شعبان ١١٨٦ هـ / الموافق ١٢ نوفمبر ١٧٧٢ م .

(33) محكمة الباب العالي، س ٥٩، م ٥١٩، ص ١٣٩، الجمعة ٤ رمضان ١٠٠١ هـ / الموافق ٤ يونيو ١٥٩٤ م.

(34) المصدر السابق، س ١٢٣، م ١١١٤، ص ٢٠٩، الأحد ١٣شعبان ١٠٥٦ هـ / الموافق ٢٣ سبتمبر ١٦٤٦ م.

(٣٥) محكمة طولون، س١٨٤، م ١٢٤٠، ص ٨٧٢، الخميس ١٥ صفر ٩٩٩ هـ / الموافق ١٢ ديسمبر ١٥٩٠ م.

(٣٦) محكمة قناطر السباع، س ١٢٧، م ٧٣٠، ص ٣١٠، الثلاثاء ١٥ ذي الحجة ١٠٣٧ هـ / الموافق ١٥ أغسطس ١٦٢٨ م.

(37) محكمة الباب العالي، س ١١٧، م ١٨٢٨، ص ٤٠٣، الثلاثاء ١٩ جماد آخر ١٠٤٦ هـ / الموافق ١٨ نوفمبر ١٦٣٦ م.

(38) محكمة باب الشعرية، س ٥٨٢، م ٧٩٣، ص ١٦٢، الاثنين ١٦ صفر ٩٥٨ هـ / الموافق ٢٢ فبراير ١٥٥١ م؛ محكمة مصر القديمة، س٨٧، م١٥٢٩، ص ١٥٢، الأربعاء ١٠ رجب ٩٥٥ هـ / الموافق ١٥ أغسطس ١٥٤٨ م؛ س ١٠٠، م بدون رقم، ص٣٣٦، ١٠٥٤هـ / الموافق ١٦٤٤ م.

(39) محكمة قناطر السباع، س ١٢٢، م ١٣٨٠، ص ٣٩٤، الأحد ١٧ شعبان ٩٩٩ هـ / الموافق ٩ يونيو ١٥٩١ م.

(40) محكمة البرمشية، س ٧١٤، م ٤٩٣، ص ٢٠٣، الثلاثاء ١٠ محرم ١٠٩٠ هـ/ الموافق ٢١ فبراير ١٦٧٩ م.

(٤١) محكمة باب الشعرية، س ٥٨٤، م ٥٥٩، ص ١١٠، الأربعاء، ١٨ شعبان ٩٦١ هـ / الموافق ١٨ يوليو ١٥٥٤ م.

(42) محكمة الباب العالي، س ٢٧٨، م ٥٨٩، ص ٣٥٣، الجمعة ١٤ صفر ١١٦٨ هـ / الموافق ٢٩ نوفمبر ١٧٥٤ م؛ محكمة بولاق، س ٦٨، م ٦٥١، ص بدون رقم، الثلاثاء غاية ذي القعدة ١١٨٠ هـ / الموافق ٢٨ ابريل ١٧٦٧ م؛ محكمة القسمة العسكرية، س ١٩٥، م ٤٤٢، ص ٤١١، السبت ٨ جماد أول ١١٨٨ هـ / الموافق ١٦ يوليو ١٧٧٤ م؛ محمد بن إياس: بدائع الزهور في وقائع الدهور ،ج٥، تحقيق محمد مصطفي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٤، ص ١٧٩.

(43) محكمة قناطر السباع، س ١١٦، م ٣٢٦، ص ٦٥، الخميس ٢٥ محرم ٩٦١هـ/ الموافق ٣١ ديسمبر ١٥٥٣ م؛ محكمة باب الشعرية، س ٥٨٥، م ١١٦٠، ص ٢٣١، الثلاثاء ٩ جماد

أول ٩٦٢ هـ/ الموافق ا إبريل ١٥٥٥ م؛ محكمة طولون، س ١٨٧، م٤١٤، ص ١٣٠، الاثنين ١٤ جماد أول ١٠٠٧ هـ/ الموافق ١٤ ديسمبر ١٥٩٨ م.

(٤٤) عبد الرحمن الجبرتي: مصدر سابق ج٣، ص ٢١١ .

(٤٥) محكمة الباب العالي، س ٩٦، م ١٧٤٦، ص ٢٧١، الاثنين ٢٥ شعبان ١٠٢٣ هـ / الموافق ٢٩ سبتمبر ١٦١٤ م.

(٤٦) المصدر السابق، س ١٤٦، م ٤٦٠، ص ١٤٧، الأحد ٦ رجب ١٠٥٨ هـ/ الموافق ٢٦ يوليو ١٦٤٨ م.

(٤٧) آغا: كلمة عثمانية محرفة عن أصلها الفارسي (آقا) وهي في معناها الاجتماعي تعنى الأب أو العم الكبير أو الأخ الكبير، أما بالنسبة لمعناها في الجانب العسكري والإداري فهي تعنى السيد، المعلم، الرئيس، أنظر: فارس أفندي الخوري اللبناني: كنز لغا، بيروت، مطبعة المعارف، ١٨٧٦، ص ٢٧.

(٤٨) بيرم باشا حكم مصر في الفترة من عام (١٠٣٧ . ١٠٤٠ هـ/ ١٦٢٥ . ١٦٢٨ م).

(٤٩) المقصود هنا بالمقدم: هو مقدم الدرك أو رجال الأمن المختص بحفظ الأمن في مكان ما.

(٥٠) البيورلدي هو الأمر الصادر من الباشا إلى رجال الإدارة السياسية أو القضائية في مكان ما بوجوب تقصي الحقائق لأمر ما على أرض الواقع.

(٥١) محكمة قناطر السباع، س ١٢٧، م ٧٣٠، ص ٣١٠، الثلاثاء ١٥ ذي الحجة ١٠٣٧ هـ / الموافق ١٥ أغسطس ١٦٢٨ .

(٥٢) محكمة طولون س١٨٤، م ١٢٤٠، ص ٨٧٢، الخميس ١٥ صفر ٩٩٩ هـ / الموافق ١٢ ديسمبر ١٥٩٠ م.

(٥٣) عبد الرحمن الجبرتي: مصدر سابق ج٣، ص ٢١١ . ٢١٢.

(54) محكمة باب الشعرية، س ٥٨٥، م ٢٢٤، ص ٥٣، الثلاثاء ١٨ صفر ٩٦٣ هـ / الموافق ١ يناير ١٥٥٦ م؛ محكمة الباب العالي، س ١١٧، م ٧٧١، ص ١٧٢، الخميس ٢٣ محرم ١٠٤٦ هـ / الموافق ٢٦ يونيو ١٦٣٦ م.

(٥٥) محكمة طولون س١٨٤، م ١٢٤٠، ص، الخميس ١٥ صفر ٩٩٩ هـ / الموافق ١٢ ديسمبر ١٥٩٠ م.

(٥٦) محكمة الباب العالي، س ١٠٠، م ٣، ص ١، الأربعاء ١١ جماد الأول ١٠٢٦ هـ / الموافق ٢٧ يناير ١٦٢٧ م.

(٥٧) محكمة طولون، س ١٨٧، م ٤٣٥، ص١٣٥، الأربعاء ١٨ جماد الأول ١٠٠٧ هـ / الموافق ١٦ ديسمبر ١٥٩٨ م.

(58) محكمة باب الشعرية، س ٥٨٥، م ٢٢٤، ص ٥٣، الثلاثاء ١٨ صفر ٩٦٣ هـ / الموافق ١ يناير ١٥٥٦ م.

(٥٩) القازدعلية: هم طائفة من المماليك متفرعة من جماعة الفقارية نسبة لذو الفقار بك، وسميت العمائم بهذا الاسم لأن نساء المماليك القازدعلية هم من ابتدعوها.

(٦٠) عبد الرحمن الجبرتي: مصدر سابق ج٣، ص ٢١١ . ٢١٢.

(٦١) محكمة طولون، س ١٧٦، م ٥٠٥، ص ١٥١، الثلاثاء ٥ محرم ٩٨٥ هـ / الموافق ٢٤ مارس ١٥٧٧ م.

(٦٢) محكمة الباب العالي، س ١١٧، م ٧٧١، ص ١٧٢، الخميس ٢٣ محرم ١٠٤٦ هـ / الموافق ٢٦ يونيو ١٦٣٦ م.

(٦٣) المصدر السابق، س ١١٧، م ٧٧١، ص ١٧٢، ٢٣ محرم ١٠٤٦ هـ / الموافق ٢٦ يونيو ١٦٣٦ م.

(64) محكمة طولون، س ١٨٥، م ٧٥٣، ص٢٤٢، الخميس مستهل صفر ٩٩٩ هـ / الموافق ٢٩ نوفمبر ١٥٩٠ م.

(65) محكمة باب الشعرية، س٥٨٤، م ٣٧٦، ص ٧٨، الأربعاء ١١ شعبان ٩٦١ هـ / الموافق ١١ يوليو ١٥٥٤ م.

(66) محكمة مصر القديمة، س ١٠١، م١٣٧، ص ٥٣، الاثنين غاية رمضان ١٠٥٧ هـ / الموافق ٢٨ أكتوبر ١٦٤٧ م.

(67) محكمة الباب العالي، س ١٢٦، م ٤٤٨، ص ١٥٧، الاثنين ١٨ محرم ١٠٥٩ هـ / الموافق ١ فبراير ١٦٤٩ م؛ س١٣٥، م١٦٤٩، ص ٤٠٦، السبت ١٠صفر ١٠٦٨ هـ / الموافق ١٧ نوفمبر ١٦٥٧ م.

(68) محكمة قوصون، س ٣٠٤، م ٣١٨، ص ١١٨، الخميس ٢٨ ذي القعدة ١١٩٨ هـ / الموافق ٢٤ أكتوبر ١٧٨٤ م.

(69) محكمة بولاق، س ٤٠، م ٧٣، ص ٣٤، ١٠ ذي القعدة ١٠٤٨ هـ / الموافق ٢٨ يناير ١٦٣٩ م.

(70) محكمة دمياط، س ١٦٧، م ٤٣١، ص ٣١١؛ س ٢٤٧، م ٦٤، ص ٥٩، الخميس ٧ شعبان ١١٦٩ هـ / الموافق ٦ مايو ١٧٥٦ م؛ س ٢٨٤، م ٤١، ص ٩٢، الجمعة غرة جماد آخر ١٢٠٠ هـ / الموافق ٣١ مارس ١٧٨٦ م.

(71) محكمة رشيد، س١٦٥، م ١٩٨، ص١٩٣، الأحد ٢١صفر ١١٧٥ هـ / الموافق ٢٠ سبتمبر ١٧٦١ م؛ س١٧٠، م بدون رقم، ص بدون رقم، السبت غرة محرم ١١٧٨ هـ / الموافق ٣٠ يونيو ١٧٦٤ م؛ محكمة دمياط، س ١٨٠، م ٤٠، ص ٤٣، السبت ١٠ ذي الحجة ١١٢٤ هـ / الموافق ٧ يناير ١٧١٣ م؛ س ١٨٢، م ٢٥٢، ص ٢٥٦، الأربعاء ١٥ رمضان ١١٢٥ هـ/ الموافق ٤ أكتوبر ١٧١٣ م؛ س ١٨٤، م ٣٢٨، ص ٣٠١، الجمعة ٢ رجب ١١٢٦ هـ / الموافق ١٣ يوليو ١٧١٤ م؛ س ٢٨١، م ١، ص ١، الثلاثاء ٢٠ جماد أول ١١٩٤ هـ / الموافق ٢٣ مايو ١٧٨٠ م.

(72) محكمة باب الشعرية، س ٥٨٥، م ٢٢٤، ص ٥٣، الثلاثاء ١٨ صفر ٩٦٣ هـ / الموافق ١ يناير ١٥٥٦ م.

(73) عبد الرحمن الجبرتي: مصدر سابق ج٣، ص ٢١١ ،

(74) محكمة الباب العالي، س ١٢٩، م ١٤٠٠، ص ٣٨٤ . الخميس ١١ ربيع الثاني ١٠٦٢ هـ / الموافق ٢١ مارس ١٦٥٢ م؛ أحمد الدمرداش كتخدا عزبان: الدرة المصانة في أخبار الكنانة، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، القاهرة، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، ١٩٨٩، ص ٢٠٩.

(75) محكمة باب سعادة والخرق، س ٧٢٦، م ٩٠٢، ص ١٩٧، الأحد ٣ محرم ٩٧١ هـ / الموافق ٢٢ أغسطس ١٥٦٣ م؛ محكمة الباب العالي، س ٩٢، م ٢٥٠٥، ص ٦٤٠، سنة ١٠٥٥ هـ / ١٠٢٣ م.

(76) عبد الرحمن الجبرتي: مصدر سابق ج٣، ص ٢١١ ،

(77) محكمة الباب العالي، س ١٢٩، م ١١٣٨، ص ٣٠٦، السبت ٢ صفر ١٠٦٢ هـ / الموافق ١٣ يناير ١٦٥٢ م؛ محكمة قوصون، س ٣٠١، م ٨٥٢، ص ٣٢٦، الأربعاء ١٠ رجب ١١٧٨ هـ / الموافق ٢ يناير ١٧٦٥ م.

(78) محكمة الباب العالي، س ٣٩، م ٢٤٠٠، ص ٤٠٥، الجمعة ١٩ربيع الأول ٩٨٧ هـ / ١٥ مايو ١٥٧٩ م؛ محكمة مصر القديمة، س ١٠٠، م ١٢٦، ص ٥٠، الجمعة ٤ ذي القعدة ١٠٥٣ هـ / الموافق ١٣ يناير ١٦٤٤ م.

(79) محكمة مصر القديمة، س ١٠٠، م ١٢٦، ص ٥٠، الجمعة ٤ ذي القعدة ١٠٥٣ هـ / الموافق ١٣ يناير ١٦٤٤ م.

(80) محافظ الدشت، محفظة، س ١٤٤، م ٣، ص ٨٣، الثلاثاء ١٩جماد الآخر ١٠٣٥ هـ / الموافق ١٧ مارس ١٦٢٦ م.

(٨١) المصدر السابق، س ٥٦، م ٤٩٦، ص ١٨٥، الثلاثاء أواخر شعبان ١٠٠٠ هـ / الموافق ٩ يونيو ١٥٩٢ م.

(٨٢) محكمة البرمسية، س ٧٠٦، م ١٤٧٥، ص ٢٥٠، السبت ٢٦ صفر ٩٨١ هـ / الموافق ٢٦ يونيو ١٥٧٣ م.

(٨٣) محكمة الباب العالي، س ١١٩، م ٢٦٩، ص٤٨، الأربعاء ١٧ ربيع الأول ١٠٤٨ هـ / الموافق ٢٨ يوليو ١٦٣٨ م.

(٨٤) محكمة الباب العالي، س ١٢٤، م ١٠٠، ص ٢٤، الخميس ١١ ذي القعدة ١٠٥٥ هـ / الموافق ٢٨ ديسمبر ١٦٤٥ م.

(٨٥) جاويش (شاويش) الديوان: لرتبة عسكرية، وهي الأصل بمعنى حاجب، أو رسول الباشا، وهو صاحب البريد، والدليل في الحروب ومأمور أخبار واستخبار وهو رئيس العشرة .وبالمصطلح المدني موظف في بالديوان، وفي المصطلح العسكري رتبة عسكرية صغيرة، للمزيد أنظر: مصطفي بركات: الألقاب والوظائف العثمانية (١٥١٧ . ١٩٢٤م)، القاهرة، دار غريب، ٢٠٠٠، ص ١٨٨ .

(٨٦) محكمة الباب العالي، س ١١٧، م ٦٨٠، ص ١٥٤، السبت ١٩ جماد أول ١٠٤٦ هـ / الموافق ١٨ أكتوبر ١٦٣٦ م.

(87) محكمة طولون، س ١٩١، م ١١٥٤، ص ٣١٤، سنة ١٠١٣ هـ / ١٦٠٤ م.

(88) محكمة الباب العالي، س ١١٧، م ٧٧١، ص ١٧٢، الخميس ٢٣ محرم ١٠٤٦ هـ / الموافق ٢٦ يونيو ١٦٣٦ م.

(89) محكمة مصر القديمة، س ٨٧، م ٩١٩، ص ١٣٢، الاثنين ٥ جماد الأول ٩٥٥ هـ / الموافق ١١ يونيو ١٥٤٨ م.

(90) المصدر السابق، س ١٠٤، م ٣٤٠، ص ١٣٣، الثلاثاء ٢ صفر ١٠٨٢ هـ / الموافق ٩ يونيو ١٦٧١ م.

(91) المصدر السابق، س ٨٧، م ٩١٩، ص ١٣٢، ٥ جماد الأول ٩٥٥ هـ / الموافق ١١ يونيو ١٥٤٨ م.؛ باب عالي، س ١٢٩، م١٤٠٠، ص ٣٨٤ . الخميس ١١ربيع الثاني ١٠٦٢ هـ / الموافق ٢١ مارس ١٦٥٢ م.

(92) عبد الرحمن الجبرتي: مصدر سابق ج٣، ص ٢١١ ،

(93) محكمة الباب العالي، س ١٣٦، م ٦٠٥، ص ١٢٥، الأحد ٢٠ ربيع الآخر ١٠١٩ هـ / الموافق ٨ سبتمبر ١٦١٠ م.

(94) محكمة مصر القديمة، س ٨٦، م ١٠، ص ٢، الجمعة ٢٦ ذي الحجة ٩٥٠ هـ / الموافق ٢٠ مارس ١٥٤٤م؛ محكمة باب الشعرية، س ٥٨٣، م٥٠٢، ص ١٠٣، الخميس ١٤ محرم ٩٥٨ هـ / الموافق ٢١ يناير ١٥٥١ م؛ محكمة باب سعادة والخرق، س٧٢٦، م ٥٣٤، ص ١١٨، الاثنين ٢١ ذي القعدة ٩٧٠ هـ / الموافق ١٢ يوليو ١٥٦٣ م؛ م ٢٥٨، ص ٦١، الأحد ٢١ شوال ٩٧٠ هـ / الموافق ١٣ يونيو ١٥٦٣ م.

(95) محكمة باب الشعرية، س ٥٩٤، م ٢٨٠٢، ص ٧١١، الثلاثاء ١٨ ذي القعدة ٩٩٩ هـ / الموافق ٦ سبتمبر ١٥٩١ م.

(96) محكمة باب سعادة والخرق، س ٣٧١، م ١٣٣٣، ص ٤٠٢، الجمعة ١٦ رجب ٩٩٩ هـ/ الموافق ١٠ مايو ١٥٩١ م.

(97) محكمة البرمشية، س ٧٠٧، م ٢٩٧٩، ص ٤٨٩، الخميس ٦ صفر ٩٩٨ هـ / الموافق ١٩ سبتمبر ١٥٨٠ م.

(98) محكمة مصر القديمة، س ١٠٣، م ١٠٧٩، ص ٨٧١، السبت ١٥ جماد الأول ١٠٧٩ هـ / الموافق ٢٠ أكتوبر ١٦٦٨ م.

(99) محكمة باب الشعرية، س ٥٩٤، م ٢٨٠٢، ص ٧١١، الثلاثاء ١٨ ذي القعدة ٩٩٩ هـ / الموافق ٦ سبتمبر ١٥٩١ م.

(100) محكمة باب سعادة والخرق، س ٣٧١، م ١٣٣٣، ص ٤٠٢، الجمعة ١٦ رجب ٩٩٩ هـ/ الموافق ١٠ مايو ١٥٩١ م.

(101) محكمة مصر القديمة، س ٨٤، م ٨٩٨، ص ٢٠٩، السبت ٤ محرم ٩٣٧ هـ / الموافق ٢٧ أغسطس ١٥٣٠ م.

(102) محكمة باب سعادة والخرق، س ٣٧١، م ١٣٣٣، ص ٤٠٢، الجمعة ١٦ رجب ٩٩٩ هـ/ الموافق ١٠ مايو ١٥٩١ م.

(103) محكمة قناطر السباع، س ١٢٣، م ٣٠٣، ص ١٠٠، الخميس ١٦ محرم ١٠٠٦ هـ / الموافق ٢٨ أغسطس ١٥٩٧ م.

(104) محكمة البرمشبة، س٧٠٦، م ٢١٢، ص٣٥، الأحد ١٢ جماد الثاني ٩٨٠ هـ / الموافق ١٩ أكتوبر ١٥٧٢ م.

(105) محكمة باب سعادة والخرق، س ٣٧١، م ١٣٣٣، ص ٤٠٢، الجمعة ١٦رجب ٩٩٩ هـ/ الموافق ١٠ مايو ١٥٩١ م.

(١٠٦) محكمة الباب العالي، س ١١٧، م ٧٧١، ص ١٧٢، الخميس ٢٣ محرم ١٠٤٦ هـ / الموافق ٢٦ يونيو ١٦٣٦ م.